

أحكام صلاة السفر

يعتبر القصر بين الصلاتين من محاسن الدين الإسلامي فإن الله - سبحانه وتعالى - شرع لأمة محمد القصر بين الصلاتين وهذا ثابت بالكتاب والسنة وإجماع أهل العلم .

في الكتاب:

الله - سبحانه وتعالى - قال: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ومن المعلوم أن هذه الآية إنما شرع فيها القصر إذا ضرب الناس في الأرض ومعنى الضرب في الأرض: إذا جدَّ بهم السفر فالشارع الحكيم إنما ذكر القصر إنما إذا جدَّ به السير .

أما قوله ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فإنما كان ذلك في أول مشروعية القصر وأما بعد ذلك فقد جاز للناس أن يصلوا قصرًا من غير خوف .
 < لهذا جاء في الصحيح من حديث يعلى بن أمية أنه قال: "يا أمير المؤمنين - يعني بذلك عمر بن الخطاب - يا أمير المؤمنين إن الله يقول: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فقد أَمِنَ الناس " يعني كيف نقصر وقد أَمِنَ الناس والله إنما قيَّد ذلك - سبحانه - بالخوف " قال عمر: عجبْتُ مما عجبْتُ منه فسألت رسول الله ﷺ فقال: ﴿هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوها من الله صدقته﴾ وفي رواية ﴿فاقبلوا صدقته﴾ هذا يدل على أن القصر إنما كان لأجل السفر الجدَّ به السير .

< ما المقصود بقوله تعالى (ضربتم في الأرض)؟

قوله سبحانه وتعالى: (ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) فإنه يحتمل أمرين:

الأمر الأول: أن القصر إنما هو لأجل إذا الجدَّ به السير .

الأمر الثاني: أن قوله تعالى: (ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) المقصود بذلك: أنكم إذا أنشأتم سفرًا تُضرب به الأرض سواء جدَّ بهم السير أو وصلوا إلى بلد تُضرب لأجلها الأرض . وهذا هو الأقرب.

ما يدل على ذلك: قوله تعالى في سورة المزمل: ﴿وَأَخْرَجُوا بِضُرْبٍ بَوْنٍ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: 20]

ومن المعلوم أن الذي يضرب في الأرض حال جد السير ليس هو الذي يبتغي من فضل الله إنما الذي يصل إلى بلد تُضرب لأجلها السفر فدل ذلك على أن المقصود ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ ليس المقصود إذا جد بكم السير ولكن المقصود كناية على مسافة تقطع ، لا تقطع إلا بالضرب .

في السنة:

ما يدل على جواز القصر أو مشروعيته:

ما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: ﴿فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيدت صلاة الحضر﴾ وقد روى أحمد والنسائي من قول عمر بن الخطاب أنه قال: ﴿صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر﴾ فهذا يدل على أن السفر تقصر إلى ركعتين .

بالإجماع:

أجمع العلماء: أن الذي تُقصر له إلى ركعتين هي الظهر والعصر والعشاء وأما المغرب والفجر فإنهما لا تقصران كما ذكر ذلك ابن المنذر ولهذا أجمع أهل العلم: على أن مَنْ سافر سفرًا يُقصر لمثله الصلاة فإنه يجوز له أن يقصر الصلاة التي يجوز له أن يقصر وهي الظهر والعصر - والعشاء وقد نقل الإجماع ابن المنذر وابن قدامة وابن تيمية وغير واحد من سلف هذه الأمة .

* أنواع القصر

القصر يكون على نوعين كما ذكر ذلك ابن تيمية وابن القيم:

❖ النوع الأول: قصر عدد

قصر العدد: هو أن يجعل الظهر التي هي أربع ركعات ركعتين وأن يجعل العصر التي هي أربع ركعات ركعتين وأن يجعل العشاء التي هي أربع ركعات ركعتين ، وهذا لا يتأتى إلا حال السفر

الدليل: ما ثبت عند الترمذي وأحمد بسند جيد كما قال ابن تيمية والداقطني وغيره من حديث أنس بن مالك الكعبي أن النبي ﷺ قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ وَالْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ﴾ فدل ذلك على أن ذلك إنما هو في حق المسافر .

❖ النوع الثاني: قصر الأركان

وهذا لا يتأتى إلا حال الخوف كما قال ابن عباس: ﴿وَصَلَاةُ الْخَوْفِ رَكْعَةٌ﴾ يعني بذلك أنها تخفف ، تخفيف أركان إذا وُجِدَ الخوف وقد قال الله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ * فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ يعني قُصِرَتِ الأركان فلا يركع إلا إيماءً ولا يسجد إلا إيماءً ولا يقف؛ بل يتحرك كل ذلك لأجل الخوف .

خلاصة:

❏ إذا وُجد السفر والخوف قصر قصر عدد وقصر أركان.

❏ إذا وجد السفر ولم يوجد الخوف قصر قصر عدد.

❏ إذا وجد الخوف ولم يوجد السفر فإنه يقصر قصر أركان

★ ماهو السفر الذي يباح معه القصر؟

1. **قول أبي حنيفة وابن حزم ورواية عند أحمد اختارها ابن تيمية:** أن القصر يُشرع متى ما وُجد السفر الذي يُبيح له القصر سواء كان سفره معصية أم كان سفره طاعة

قالوا: لأن الله - سبحانه وتعالى - علق القصر لوجود الضرب في الأرض فقال: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا﴾ فمتى وُجد الضرب في الأرض جاز القصر سواء كان لعذر أو لغير عذر سواء كان لأجل معصية أم لأجل غير معصية.

وذلك لأن هذا إنما هو من باب خطاب الوضع وليس من باب خطاب التكليف

❏ الفرق بين خطاب الوضع وخطاب التكليف:

خطاب الوضع: هو متى ما وجد السبب متى ما وجد الشرط متى ما وجد الأمر؛ لأنه يجوز لك أن تفعل، لأن خطاب الوضع إنما هو من أوامر الله وليس من أفعال العباد.

خطاب التكليف: فإنما مناط فيها أفعال العباد .

2. **ذهب مالك والشافعي وأحمد وأكثر الفقهاء:** إلى أن السفر الذي يبيح معه القصر أن يكون سفر مباحاً.

الدليل: استدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 173]

قالوا: فإنه جَوَزَ للإنسان أن يأكل من الميتة إذا لم يكن باغٍ ولا عَادٍ

الباغ هو: الخارج عن السلطان. **والعاد هو:** المعتدي على الناس ، كما ثبت ذلك عن مجاهد

ابن تيمية: "والصحيح أن الباغي هو في نفس الآية الباغي معناه: الذي يأكل المال الحرام أو يأكل الميتة الحرام ومعه شيء حلال فيكون حينئذ باغٍ لأنه

اعتدى على ما يحرم أكله مع أن عنده الحلال أما المعتدي فإن الذي جُوز له أن يأكل من الحرام لأجل إزالة مسغبته فلا يجوز له أن يتجاوز ويتعدى " أما قول مجاهد فلا حرج فإن المقصود به الباغي والعادي؛ إنما ذكر ذلك على سبيل العموم ولكن الآية لا تشتملها .

* ما هو حدُّ السفر الذي يباح للإنسان أن يقصر فيه؟

هل متى ما سافر الإنسان بأن خرج من عامر قريته بمقدار ميل جاز له أن يقصر كما يقول ابن حزم ، أم له مسافة معلومة ، أم أن العبرة بها سباه الناس عرفاً سفرًا؟

على ثلاثة أقوال في المشهور فيها.

❖ القول الأول:

مذهب عامة السلف والخلف وهو قول الأئمة الأربعة وهو قول ابن عباس وهو قول ابن عمر ولا يعلم لهم مخالف وهو قول أكثر أهل العلم:

قالوا: إن الإنسان لا يباح له القصر إلا أن يقطع مسافة أربعة بُرْد

البريد: هو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال بالميل الهاشمي

أربعة بُرْد = 16 فرسخ

الفرسخ = 3 أميال .

إذن $16 \times 3 = 48$ ميلاً من الميل الهاشمي .

الميل = 3500 ذراع .

الميل = 1.608 كيلو متر

$1.608 \times 48 = 80$ كيلو متر .

وعلى هذا فقالوا: إنه متى ما قطع المسافة وهي ثمانين كيلو متر فإنه يجوز له أن يقصر الصلاة

ولم يقع عندهم خلاف أنه لو قطع المسافة هذه فإنه يُعدُّ مسافرًا إلا أن بعض الفقهاء كابن سيرين وغيره وهو رواية عن عثمان بن عفان أنه إذا لم يحمل الزاد والراحلة فإنه لا يقصر لأنه سوف يرجع من يومه .

◀ هل الخلاف بين العلماء في المسافة التي يقصر لها وهي (ثمانين كيلومتر) أم في قطع المسافة مع حمل الزاد والراحلة؟

العلماء لم يختلفوا أن ثمانين كيلو يُقصر لثانها الصلاة إنما الخلاف في هل يشترط حمل الزاد أم لا يشترط .

من قال: لا يشترط حمل الزاد فإنه يرى القصر إذا قطع 80 كيلو

إجماع العلماء: أن الذي يقطع مسافة ثمانين كيلو متر ومعه زاده وراحلته يعني يأكل وينام فإنه يجوز له أن يقصر

وليس المقصود بحمل الزاد والراحلة فقط أن ينام لأن الزاد هو أن يأكل ويشرب ويرتاح فهو في حكم الجالس

◀ أما ما وجد من خلاف أنه 100 ميل إنما ذلك لأجل التمثيل ليس لأجل أن أقله لا يجوز القصر

صورة للتوضيح: الذين يذهبون من أهل الرياض إلى روضة خريم وهي مسافة أكثر من 90 كيلاً وقد حملوا الزاد والراحلة معهم تخيمهم فيإجماع

الفقهاء إذا حملوا الزاد والراحلة بأنهم لم يقصروا وأما إذا ذهبوا فزاروا زيارة يجلسون للعصر ثم يرجعون ولم يحملوا الزاد فإن بعض أهل العلم

قالوا: لا يقصرون لأنهم لم يحملوا الزاد وبعضهم يقول: يقصر وهو مذهب الجمهور

◀ مسافة ثمانين كيلو متر تسمى سفراً طويلاً ولم يخالف في ذلك أحد من أهل العلم أن ذلك سفراً طويلاً يجوز معه القصر إنما الخلاف إذا لم يحمل

الزاد والراحلة.

ابن تيمية: يرى أن 80 كيلو سفرا طويلا لكنه يقول: إن لم يحمل الزاد والراحلة لا يقصر ليس لأجل وجود أن المسافة ليست عرفاً ولكنه يرى أن من لم يحمل الزاد والراحلة وسوف يرجع لا يُعد عرفاً مسافراً

ابن تيمية عنده العرف من وجهين:

الأول: عرف لأجل قطع المسافة

الثاني: عرف لو قطع المسافة وسمي مسافراً ولكنه لم يحمل الزاد والراحلة لا يعده مسافراً.

ثمانين كيلو متر هي مسافة باتفاقهم مسافة طويلة

القول بأن ثمانين كيلومتر هو قول عامة أهل العلم بل حكى الليث بن سعد إجماع أهل العلم أنه لا يصح أن يقصر فيها دونها

قال الشافعي: "والذي بلغنا أن أربعة بُرد يجوز معه أن يقصر ولم يبلغنا عن أحد أنه منع من القصر في مثل ذلك" وقال: "ولم أحفظ عن غيرهم من أهل العلم ممن يُجوز القصر".

الشافعي نقل الإجماع على أن 80 كيلو متر يجوز له أن يقصر وهذا حد أدنى. وأما أقل من ذلك فإنه يقول: "لم أحفظ من أهل العلم الثقات من يقول بذلك".

❖ أدلة القول الأول: على أربعة برد

الدليل الأول: ما ثبت في الصحيحين واللفظ للبخاري من حديث ابن سعيد أن النبي ﷺ قال: ﴿لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا ومعها محرم﴾ وفي رواية لمسلم: ﴿أن تسافر مسيرة يوم﴾

قالوا: أن مسافة يوم وليلة أو يوم - إذا أطلق - فإنها يقصد باليوم إذا أطلق هو اليوم بليته ولهذا يسمى أحياناً "يوم" أو "يوم وليلة" أو "يوم تام" كما قال ابن عباس ، ولهذا قال ابن عباس: ﴿إذا سافرت إلى العشاء فلا تقصر فإن جلست إلى ذلك فاقصر﴾ فالعبرة هو يوم وليلة.

وأما ما جاء في بعض روايات الحديث من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن سعيد "يوم" إنما هو يقصد به اختصار من الراوي والمقصود به يوم مع ليلتها .

وجه الدلالة: أنه لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه جَوَزَ أن يُقصر بأقل من يوم أو يوم وليلة والمقصود باليوم هو يوم وليته والليله إذا قطعها الإنسان سير على الأقدام أو مع الدواب التي تمشي على الطريقة المعتادة فإنها يكون ذلك بأربعة بُرد لا حرج أن ينقص قليلاً أو يزيد قليلاً يعني 79 كيلو أو 70

كيلو كل ذلك جائز لكن العبرة هي قطع تلك المسافة وهي أربعة بُرد وهذا دليل قوي بمرّة

لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه سمى سفر بأقل من ذلك

الرد على ابن حزم - رحمه الله -

ابن حزم: دائماً يعتمد على الحديث لما جاءه (يوم) وجاءه (يوم وليلة)

قال: ليس لكم حجة في هذا لأنه جاء في (يوم) واليوم هو من الفجر إلى المغرب أو الليلة من المغرب إلى الفجر.

قلنا له: يا ابن حزم أنت لم تأخذ بالحديث حتى على لفظ (يوم) لأنك ترى أنه يجوز للإنسان أن يقصر إذا قطع مسافة ميل واحد

فهذه مسافة قصيرة فابن حزم يرى أنه إذا قطع هذه جاز له أن يقصر ولم يقل أحد من أهل العلم بقول ابن حزم

ابن حزم يقول: "يقصر إذا قطع مسافة ميل" ولم يأت ابن حزم بدليل من الكتاب وإنما اعتمد على آثار الصحابة وهو لا يحتج بأقوال الصحابة وإن

كان فهم فهمًا أن العبرة بقطع المسافة ويسمى مسافرا لأنه خرج من عامر قريته ولكن هذا ليس حجة لأن النص ثابت في "يوم وليلة" ولم ينقل عن النبي ﷺ في هذا وعادة ابن حزم أنه يعتمد على عمومات النصوص.

الدليل الثاني: ما صح عن ابن عباس كما رواه عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: ﴿لا تسافر من مكة وعرفة ولكن من مكة والطائف وجدة وعسفان﴾

وجه الدلالة: أن ابن عباس منع أن يقصر الإنسان إذا أراد أن يخرج من مكة إلى عرفة ولكن جوز أن يقصر من مكة إلى الطائف **قالوا:** ومكة والطائف ومكة وجدة ومكة وعسفان؛ هي أربعة برد وأما الطرق الآن المختصرة ليس لها أثر.

أهل العلم قالوا: إذا كان بينه وبين بلده طريقان: أحدهما طويل والآخر قصير فإن ذهب إلى القصير لم يقصر وإن ذهب إلى الطويل قصر فذلك هنا الآن.

ما يدل على ذلك: أن ابن عباس -رضي الله عنه- قال في رواية أخرى قال: ﴿فإذا ذهبت من مكة والطائف أو من مكة أو جدة أو قدر ذلك من الأرض فاقصر الصلاة ولا تقصر فيما دون ذلك﴾ وهذا إسناد صحيح رواه ابن جرير الطبري ورواه ابن أبي شيبه وغيرهم وهذا ثابت عن ابن عباس وفي رواية عنه قال: ﴿أربعة برد﴾ كما روى ذلك ابن جريج حدثنا عطاء عن ابن عباس.

الدليل الثالث: ما ثبت عن ابن عمر -رضي الله عنه- عن نافع عن سالم قال: ﴿ما أوفى عبد الله بن عمر أنه قصر الصلاة في أقل من أربعة برد﴾ **ما أوفى:** يعني ما أدرك ولا فعل

وكان -رضي الله عنه- له أرضان: أرض بالجرف وأرض بخيبر فكان -رضي الله عنه- إذا ذهب إلى الجرف لا يقصر الصلاة وإذا ذهب إلى خيبر قصر الصلاة وكانت بينها وبين خيبر تقريبًا ثلاثة فواصل يعني تقريبًا 46 ميلًا يعني 77 كيلو وقلنا: أنه لا حرج أن ينقص قليلًا أو يزيد كما أشار لذلك الإمام الشافعي في كتاب "الأم"

إيراد لابن حزم على الحديث الوارد عن ابن عباس:

أما قول ابن حزم: أن اختلّف على ابن عباس فيها نعم ابن عباس لم يخلّف عليه في أنه لا يصح في أقل من أربعة برد وإنما اختلّف عليه في أنه سئل: هل نقصر في أكثر من ذلك؟ فقال: اقصر.

وهذا لا يدل على أن ما دونه لا يصح ولكنه قال: ﴿ولا تقصر فيما دون ذلك في أقل من مكة والطائف ولا في أقل من مكة وجدة﴾ وهذا حدّ حدّه ابن عباس وكذلك ابن عمر ﴿ما أوفى عبد الله بن عمر أنه قصر في أقل من أربعة برد﴾ وهذا قول محفوظ عنه أنه لم يثبت عنه أنه قصر في أقل من ذلك.

أما ما جاء عن عثمان -رضي الله عنه- أنه قال: ﴿لا يقصر من رجع من يومه﴾ فإن هذا ليس معناه أنه لا عبرة بقطع المسافة **لأنه يرى شرطين:** قطع المسافة وحمل الزاد والراحلة. وهو قول محمد بن سيرين.

❖ **القول الثاني:**

ذهب ابن تيمية: على أنه ليس ثمة حد محدود في ذلك

دليله الأول قال: "ولو كان ثمة حد محدود لبينه النبي ﷺ لأن هذا مما تتوفر الدواعي إلى نقله فلما لم يُنقل عنه ﷺ دل ذلك على أنه لا يصح".

الرد على هذا الاستدلال

الجواب على ذلك: أن النبي ﷺ ليس كل أحكامه الشرعية يبينها بيانًا قطعياً فثمة أمور كثيرة يبينها ﷺ بدلالة التضمن أو بدلالة التزام أو بدلالة المطابقة فلا يلزم أن تكون كل الأحكام الشرعية بدلالة المطابقة؛ بل إنها ربما تكون بدلالة الالتزام.

أرأيت قوله ﷺ ﴿صوموا الرؤيته وأفطروا الرؤيته﴾ وهل جاء أن يصوم الإنسان في ليلة الشك أمر مختلف ومحمّل ومع ذلك وقع فيه خلاف .
وقت صلاة العشاء وقت اختلف العلماء فيه فقال قائل : إلى منتصف الليل وقائل : إلى ثلث الليل وقائل : إلى الفجر . ومع ذلك وجدنا الأحاديث ولم يكن ثمة أدلة قاطعة صارمة في هذا فلماذا نستدل في هذه المسألة ولا نستدل في غيرها من المسائل ؟ ، فكمثيرة هي المسائل التي لم يُقطع فيها قطعاً بيناً .
ولهذا قال كثير من علماء الأصول: إن الشارع الحكيم حينما جعل الناس في هذا لأمر:

أولاً: الرحمة بوجود الاختلاف الذي يسعهم الرحمة .

ثانياً: لأجل أن يفضل الله - سبحانه وتعالى - العلماء المجتهدين الذين يبحثون عن الأدلة ويفرغون أوقاتهم ويستفرون جهدهم لأجل أن يبحثوا عن مراد الله ومراد رسوله .

دليله الثاني: يقول ابن تيمية : " وكل ما أتى في الشرع من غير تحديد ولم يأت تحديده في اللغة فإنما يحدد بالعرف "

قال: وَكُلُّ مَا أَتَى وَلَمْ يُحَدِّدْ بِالْشَّرْعِ فَيَا لَعُزْبِ احْدُدْ

الرد على هذا الاستدلال:

الجواب على ذلك نقول: إذا كان هذا الأمر بالعرف فإننا نقول: ابن عباس - رضي الله عنه - وابن عمر حددوا ذلك بعرفهم فقالوا: إن أربعة برد هي مسافة طويلة وما دون ذلك ليست مسافة طويلة فابن عباس أخذ بالعرف وابن عمر أخذ بالعرف وتابعهم أئمة كبار ككبر مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة .

نقول: ما زال العرف قائماً على أن أربعة برد مسافة طويلة فأما أن نحتكم لعرف فلان وعلان أو في زمان ربما يدركوا ذلك؛ فإن ذلك ليس بصحيح .

ولذلك أقول: إن حتى على قول ابن تيمية أن العبرة بالعرف .

فنقول: إن استدلال ابن عباس واستدلال ابن عمر هو أيضاً بالعرف لأنهم جمعوا بين عرفهم الموجود وعرف الذي أطلقه النبي ﷺ ﴿لا تسافر المرأة

مسيرة يوم وليلة إلا ومعها ذوم محرم﴾ فدل لك على أن أربعة برد أرى أنها عرف الصحابة وعرف التابعين وعرف أتباع التابعين إلى يومنا هذا .

ولهذا قال الليث بن سعد: " أجمعوا على أنه لا يصح القصر فيما دون ذلك " فهذا يدل على أنه نوع من الأعراف التي استمرت إلى يومنا هذا والتي وافقت دلالة النص الشرعي .

❖ **القول الثالث:**

ابن حزم: أنه إذا قطع مسافة ميل قصر

قلنا: أنى لكم ذلك؟ أعطينا قول صاحب وأما الاستدلال بابن حزم أن النبي ﷺ ﴿كان إذا صلى بالمدينة الظهر أربعاً وصلى في ذو الحليفة ركعتين﴾

قالوا: و ذو الحليفة ثلاثة أميال وعمر صلى بمقدار ميل .

ليس هذا دليلاً لأن الرسول ﷺ إنما نوى أن يقطع مسافة تُقصر مثلها الصلاة .

ولهذا نحن نقول: أن كل من أراد أن يسافر سفرًا تُقصر مثلها الصلاة فإنه يبدأ بالقصر من حين أن يفارق عامر قريته وليس معنى ذلك: إذا فارق عامر

طريقه بميل أنه يجوز له أن يقصر بمقدار ميل .

فإذا أراد الإنسان أن يخرج من مدينة الرياض لأجل أن يرى عشباً أو ربيعاً أو مطراً وقطع مسافة كيلو وثمانمئة نقول: اقصر على قول ابن حزم!

هذا قول بعيد كل البعد ولعلها زلة من ابن حزم - رحمه الله - خالف فيها الكبار الأئمة

❏ لا ينبغي أن يقال بأنه يجوز له أن يجمع لأجل ميل .

كذلك فمسألة العرف أمرها لا ينضبط لأن العلماء أنفسهم لو أردت أن يبينوا لك هل المسافة بين الرياض مثلاً وحريملة أو الرياض ورماح مسافة أم لا؟ تجد أنه قبل أن يفتيك ينظر إلى المسافة.

فلا يمكن أن ينفك الإنسان عن المسافة ثم إن قوله: هذا عرف وهذا عرف هل هو سأل الناس وقال هذا عرفكم أم لا؟ لا أحد يسأل الناس. القاعدة في هذا: أن الأحكام الشرعية يجب أن تبين لجمهور الناس ويفقهها جمهور الناس.

خلاصة هذه المسألة:

أقول: أنه من أراد أن يسافر سفراً تقصر لثلث الصلاة فإن الذي تقصر لثلث الصلاة ثمانين كيلاً نقصت قليلاً أو زادت قليلاً لا حرج في ذلك .

* هل يشترط حمل الزاد والراحلة؟

1. جمهور الفقهاء: أنه لا يشترط حمل الزاد والراحلة بشرط أن ينوي قطع المسافة الذي يظهر - والله أعلم -

الفرق بينهما: نفترض أن جملة هرب من عربته فبدأ يلاحقه والجملة يهرب حتى قطع مسافة الآن هو لم ينو أن يقطع المسافة فلهذا لا يقصر

أما من نوى قطع المسافة وهو من بلد مثلاً ولو لم يحمل الزاد والراحلة فإن مذهب جمهور الفقهاء أنه له أن يقصر .

نقول للذين يسافرون من الرياض مثلاً إلى روضة خريم أو من الرياض إلى أكثر من ثمانين كيلاً ولو كانوا يريدون النزهة يأتون الصباح ويرجعون الليل يجوز لهم أن يقصروا.

أما من أراد أن يحتاط فيتيمم لا حرج عليه في ذلك وهذا من دين الله اليسر الذي خفف على الناس ويسر عليهم ذلك

2. ذهب ابن تيمية وقد اختاره بعض الفضلاء من مشايخنا: إلى أن العبرة بحمل الزاد والراحلة والمبيت

قولنا: "بالمبيت" يعني: يبغي

لو قطع مسافة قصيرة وحمل الزاد والراحلة عند ابن تيمية: يقصر .

لو قطع مسافة طويلة ولم يحمل الزاد والراحلة يعني سوف يرجع من يومه فإنه عند ابن تيمية لا يقصر .

الأقرب والله أعلم: هو قول جمهور الفقهاء أن العبرة بقطع المسافة فتمت قطع المسافة فإنه يجوز له أن يقصر وهو ظاهر قول ابن عباس وابن عمر فإنهم كانوا إذا ذهبوا إلى خيبر قصروا وأما كونهم يرجعون أو لا يرجعون لأن ذلك في ذلك الوقت يصعب عليهم الرجوع أو يشق عليهم الرجوع ويريدون أن يرتاحوا ولهذا جعل مسألة الزاد والراحلة.

وأما القول بأنهم قطعوا مسافة فإن عقبة بن عامر معه خيله وسافر من الشام حتى وصل إلى عمر ومعه خيله وأسرع هل نقول: أن عقبة بن عامر حينما خرج من الشام إلى المدينة لم يسافر؟! فهذا بعيد كل البعد .

أقول - والله أعلم - أن الإنسان إذا قطع المسافة وهي أربعة برد وهي 80 كيلو متر سواء قل قليلاً أو زاد قليلاً كل ذلك لا حرج إذا قطع المسافة ولكن الأفضل الخروج من الخلاف أن يُتم إذا كان سوف يرجع من بلده لقول عثمان - رضي الله عنه - وروي عن ابن عباس في هذا.

فإن ابن عباس الذي قال أربعة برد روي عنه فقال: ﴿ فإذا رجعت إلى يومك فلا ﴾ وروي عن علي بن أبي طالب .

سؤال

إذا خرج رجل من بلده وسافر وقطع مسافة أكثر من 80 كيلو لكن لم ينو السفر نوى مثلاً نزهة في ذلك فهل له أن يقصر؟

الجواب

العبرة بنية قطع المسافة وليست العبرة في النزهة ، فلو أن إنساناً له ابن على مسافة ثمانين كيلو فأراد أن يزور ابنه فله أن يقصر لأنه نوى قطع المسافة.

لكن لو أنني أنا وإياك ركبنا السيارة وبدأنا نتحدث وخرجنا من مدينة (أبار) ونحن نتحدث ونحن نسير فنظرنا إلى اللوحة فإذا يقول: الرياض 200 كيلو فنحن لم ننو قطع المسافة يقولون: لا تقصر الصلاة.

تابع: إشكال

الآية تقول: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: 101]

الجواب

ضربتم: يعني قاصدين الضرب في الأرض ونحن لم نقصد الضرب في الأرض
ولهذا قالوا: فإذا كان يبحث عن العشب فذهب من هذا ثم ذهب من هذا ثم ذهب فوجد أنه قطع مسافة
قالوا: لا يقصر لأنه لم ينو قطع المسافة

✦ العبرة بنية قطع المسافة التي تقصر لمثلها الصلاة.

✦ إذا قطع المسافة ثم نوى أن يبقى إلى غد نقول: أن يقصر. أما إذا نوى أن يرجع فالأحوط ألا يقصر.

قاعدة: "كل من جاز له القصر جاز له الجمع لا العكس" لأن المقيم يجمع ولكن لا يقصر أما المسافر فيجوز أن يقصر ويجوز أن يجمع ويقصر لأن السفر عذر يبيح له الجمع كما هو مذهب الجمهور خلافاً لأبي حنيفة.

✦ مسألة: متى يبدأ القصر لمن أراد أن يقطع مسافة تقصر لمثلها الصلاة؟

1. إجماع الفقهاء: على أنه إذا أردا شخص أن يقطع مسافة تقصر لمثلها الصلاة وهي 80 كيلو متر؛ فإنه بمجرد مفارقتها عامر قريته فإنه يجوز له أن يقصر وإن لم يقطع المسافة وهذا أمر نقله ابن قدامة -رحمه الله-

2. إلا ابن حزم يقول: لا بد بمقدار ميل يعني كيلوا وثمانمئة وستة أمتار.

✦ الذين يريدون أن يسافروا مسافة تقصر من أجلها الصلاة فبمجرد خروجهم من بلدهم وخروجهم من الحارة التي يسمونها "آخر حارة" في المدينة فإنهم يجوز لهم أن يقصروا.

✦ أما إذا كان لهذه المدينة فيها حوائط فيها مزارع؛ فلا عبرة بالمزارع والحوائط والبساتين فالعبرة في البنيان الذين اعتادوا أن يفعلوها

✦ وعلى هذا فمن خرج من الرياض مثلاً وذهب إلى مطار الملك خالد -رحمه الله- وهو يريد أن يسافر إلى جدة أو إلى الدمام فإنه يجوز له أن يقصر في المطار لأن المطار خارج عام البلد ولا عبرة بأن نقول: أنه يوجد فنادق هناك ويوجد مدارس لأن هذا خارج المدينة التي اعتاد الناس أن يفعلوها بها ويسكنوا فيها ويأخذوا حوائجهم منها.

✦ وعلى هذا فإنه يجوز لهم أن يقصروا لأن ذلك مما قال ابن قدامة "فإذا فارق عامر قريته".

ما يدل على ذلك: ما ثبت عند الدارقطني والبيهقي عن أبي بصرة الغفاري **«أنه كان في رمضان فركب الفسطاط -يعني السفينة- فلما سارت قال**

لصاحبه: هلم إلى الغداء. قال: وأنت ترى البيوت؟! قال: أترغب عن سنة أبي القاسم ﷺ؟!»

معنى ذلك: أنه حينما فارق المدينة وإن كان يرى البيوت جاز له أن يفطر فجاز له أن يقصر.

3. ذهب بعض الفقهاء كالحارث بن أبي ربيعة وعطاء وسليمان بن موسى وغيرهم: قالوا: "إذا نوى أن يسافر لا بأس أن يقصر ولو كان في بلده".

الصحيح: أن هذا خلاف السنة وهذا خطأ وقد قال أبو عمر بن عبد البر أن هذا قول شاذ ولا عبرة به.

فالعبرة بمن سافر لقوله ﷺ كما في حديث أنس بن مالك للكعبى **«إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة والصوم»** فدل ذلك على أن غير المسافر لا

يجوز له.

أما ما جاء في حديث الدارقطني عن محمد بن كعب القرظي ﴿أنه أتى أنس بن مالك وقد حمل ركابه فلما ركب دابته أتى بطعام فأكل وهو مقيم قال:

هذه السنة؟ قال: نعم.﴾

الذي يظهر - والله أعلم - أن قوله ﴿هذه السنة؟ قال: نعم﴾ أنها رواية شاذة كما أشار إلى ذلك الدارقطني ولو صحت؛ فإنما أنس خرج إلى المكان

الذي تؤجر فيه الدواب للسفر فهذا يدل على أنه فارق عامر القرية

❖ إذا ثبت هذا؛ فإن الأمور المحتملة لا يمكن أن تترك للأمور المحكمة